الوصفُ بالجُملة

الدكتور
أحمد عبد الستار الجواري
(عضــو المجمع)

بسم الله الرحمن الرحيم

إن مجال القول في الوصف مجال ذو سعة ، يستحق من الافاضة والتفصيل شيئاً غير قليل . وذلك أن الوصف بمعناه الشامل الرحيب يشتمل على الركن المهم والجزء المتمم لفائدة الكلام . وذلك هو المسند من خبر المبتدأ، أو فعل للفاعل او مشتق من الفعل . هذا فضلاً عن الوصف المبيّن لحقيقة الموصوف وهو ما يعرف بالنعت ، أو المقصود به وصف هيئة الموصوف وهو الحال .

إن الوصف الإسنادي (١) هو في الحق أحق جزئي التركيب باستفاضة القول فيه ، لأنه هو الذي يتصرف بتصرف المعنى، ويختلف باختلاف ما يقصد إليه ، يكون تارة لمعنى الحدوث والتجدد وتارة لمعنى الثبوت واللزوم ، يقترن تارة بمعنى الزمن ، وينفك منه تارة أخرى ، يؤكّد أو يُنفى ، يطلقُ أو يُقيّد .. الى غير ذلك من المعاني وصور التعبير .

ولقد سلف القول في الوصف بعامة ، ماذا يراد به وما موقعه من الكلام في التركيب ، ثم جاء بعده القول في الوصف بالمصدر وهو اسلوب يُستفاد

(١) لعل من المفيد الرجوع الى مقال «الوصف» في الجزء الرابع من المجلد الثالث والثلاثين من مجلة المجمع العلمي العراقي .

منه في الاتساع والشمول ، بحيث يُستفاد من الوصف به كل المعاني المحتمل اشتقاقها من صفات وغيرها مما يشتق من المصدر ، أو تكون دلالته موجودة في المصدر بالقوة لا بالفعل .

والوصف في علم العربية معنى مفهوم معلوم ، وهو على وجه العموم يراد به معنى الحدث حين يقترن بمعنى الذات ، أو حين لا يقترن به نصاً وإنما يسبق إليه ذلك المعنى من سياق ما يوضع له في الكلام ، أو يفهم معنى ما يقترن به مما حوله من أجزاء التركيب .

الأول هو الوصف أو الصفة اسماً مشتقاً من لفظ الحدث المجرد ، اي ما يعرف بالمصدر ، أو مما يدل على الحدث قابلاً للاقتران بالزمن سابقاً اليه معناه وهو الفعل — على اختلاف مذاهب أهل العربية في أصل الاشتقاق .

أما الثاني فهو لفظ المصدر نفسه حين يؤتى به وصفاً للذات على سبيل الاتساع والشمول ، فيراد به حينئذٍ معنى ما يدل عليه المصدر بالقوة — كما سلف — ، من أصناف ما يشتق من المصدر أفعالاً وأوصافاً ؛ ما يراد منها لمعنى الحدوث وما يراد منها لمعنى الثبوت .

الجملة وصفاً :

ونحن الآن بصدد صورة أخرى من صور الوصف ، تكون بالجملة المؤلفة من مسند إليه ومسند ، يوصف بها اسم الذات أو اسم المعنى على طريقة يراد بها الانتفاع من معنى التركيب بجملته وبكل ما يشتمل عليه من أجزاء معناه . فيكون الوصف به متضمناً لمعنى الزمن إن كان منصوصاً عليه في المسند ، أو يكون متضمناً لمعنى الحدوث والتجدد تارة ، أو لمعنى الثبوت واللزوم تارة اخرى .

وحكم هذه الجملة أن تكون مما يصلح للتأويل بالمفرد ، او أن يحكم عليها بذلك ليحق لها أن تكون مؤدية وظيفة ذلك المفرد : نعتاً أو خبراً أو حالاً .

ومن أخص خصائصها وأهم شرائطها أن تكون مشتملة على ضمير الموصوف بهـا ، أو أي رابط آخر كتكرار الموصوف ظاهراً ، أو أن تتصدرها الواو المسماة واو الابتداء في الجملة التي تقع حالاً ، وهي الواو التي يسميها النحاة واو الحال .

وللجملة في اللسان العربي حالتان رئيسيتان : الأولى كونها تركيباً يقصد لذاته من غير تأويل ولاسبك بمفرد، على صورة من صور الاستقلال والشخوص ؟ وهذه هي التي يبدأ بها الكلام أو التي تستأنف بها بدايته فيكون لهـا حكم الابتدائية .

والثانية كونها مما يصح تأويله بمفرد ، ويلزم أن يتابع مفرداً واقعاً قبله ، اسماً او فعلاً .

أما الأولى فأمرها واضح معروف فهي التي يبدأ بها الكلام — كما أسلفنا — أو يستأنف بها بعد بدئه ، أو يجمع بينها وبين ما قبلها أداة من أدوات الجمع وضم أجزاء الكلام بعضها الى بعض كحروف العطف وما يشبهها .

وأما الثانية فهي التي تقع موضحة لمفرد قبلها ، اسماً أو فعلاً ، أو تكون مبنية له . وهي — كمـا يحكم عليها علماء العربية — التي تصلـح للتأويل بمفرد في أغلب الأحيان .

والنوع الأول من الجمل واضح السمات بيّن القسمات ، لا يحتاج الى تقليب النظر فيه إلا من حيث علاقـة أجزائه بعضها ببعض ، والا من حيث دلالته في النسبة والإسناد إخباراً أو إنشاء ، إثباتاً أو نفياً ، ثبوتاً ولزوماً أو حدوثاً واستمراراً، ونحو ذلك من المعاني كالتقديم والتأخير والقصر والحذف والذكر . وهذا هو الأصل في الجمل كما يقول ابن هشام (٢) .

---

(٢) مغني اللبيب ج ٢ ص ٤١ .

ولكن النوع الثاني من الجمل يحتاج الى ذلك كله ، ويحتاج بعد الى البحث في موقعه من الكلام وعلاقته بما يصف أو يبيّن ، وكيف يؤتى به لغرض الوصف أو التبيين ، ومتى يفضّل أن يحل محل المفرد ، وما الفرق في ذلك بينه وبين المفرد .

الجملة والكلام :

وإن من المفيد أن نعرض هنا لأمر اصطلاحي يتعلق بتسمية الجملة وتحديد المراد بها والتفريق بينها وبين ما يسمّى عند أهل العربية كلاماً .

فإن منهم من جعل الجملة والكلام لفظين مترادفين كأبي القاسم الزمخشري ، فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام (في كتابه المفصل) قال : ويسمى جملة . (٣)

أما ابن هشام فهو يميّز بين الجملة والكلام ، وهو يرى — بحق — أن الجملة إسناد لا تشترط فيه الإفادة كجملة الشرط بلا جواب نحو إن حضر زيدٌ ؛ أما الكلام فشرطه الإفادة . ويقول : والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها (٤) . وهذا مذهب سديد وقول وجيه وهو الذي يفهم من الدلالة اللغوية للتسميتين ، ذلك أن المقصود بالجملة ما يقابل اللفظ المفرد فإنه لفظ واحد — أو في حكمه — وهي جملة ألفاظ . ولكن شرط الافادة المراد من الكلام ليس شرطاً في الجملة . وفي ذلك يقول ابن هشام : ولهذا « تسمعهم يقولون : جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة . وكل ذلك ليس مفيداً فليس كلاماً » (٥) .

---

(٣) شرح المفصل ج ١ ص ١٨ .
(٤) مغني اللبيب ج ٢ ص ٣٤ .
(٥) المغني ج ٢ ص ٣٤ .

وإذن فالجملة كل إسناد ، سواء أفاد فائدة يحسن السكوت عليها أم لم يُفد . وهي أعم من الكلام كما يقول الصبان : « الجملة أعم من الكلام لأنه لا يشترط أن يكون إسنادها مقصوداً لذاته بخلاف الكلام. » (٦) ومعنى أن يكون الإسناد مقصوداً لذاته أن يكون قائماً بنفسه غير متعلق بغيره تعلق تبعة ، وأن معنى الإسناد على جانب من الاستقلال يمكن أن يُدلّ عليه ، وأن يكتفي به من يتلقاه غير منتظر ممن يلقيه إليه ما يكمله أو يتم فائدته .

أقسام الجملة :

وقد قسموا الجملة باعتبارات متعددة فقالوا : الجملة اسمية أو فعلية أو ظرفية ذلك بحسب المسند فيها ، وقالوا الجملة إما صغرى وإما كبرى بحسب استقلالها أو تبعيتها لجملة يكون عليها عماد الكلام .

الجملة إما أن يكون لها محل من الإعراب أو لا يكون وقد ذكروا في الجمل التي لها محل من الإعراب أنواعاً منها ما يقع موقع المفعول أو موقع المضاف إليه أو المجزوم بوقوعه شرطاً أو جواباً لشرط .

وذهب بعضهم الى أنها الجملة قد تقع فاعلا . وذلك في نحو قوله تعالى (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين) (٧) .

وهذا مذهب لم يرتضه جمهور علماء العربية . وقد قال فيه إبن هشام : « إن الصواب خلاف ذلك » . (٨)

وذلك لأنهم لا يجيزون وقوع الفاعل إلا اسماً صريحاً أو مصدراً مؤوّلا فهو في حكم الاسم الصريح ، لأن الفاعل عندهم كالجزء من فعله ، ودليلهم

---

(٦) حاشية الصبان على شرح الاشموني ج ١ ص ٢٠٣ — ٢٠٤ .
(٧) يوسف الآية ٣٥ .
(٨) المغني ج ٢ ص ٦٧ .

على ذلك ضمير الرفع الذي يتصل بالفعل مثل حضرتُ وحضروا . وهذا مذهب لا يخلو من اعتساف وتحكّم واقحام لأمور لا علاقة لها بنظم الكلام وتركيبه (٩) .

جمــلة الوصــف

ومن الجمل التي لها محل من الإعراب التابعة لمفرد . وهي في الغالب صالحة للتأويل بمفرد ، وهي التي نحن بصدد تفصيل القول فيها .

وهي تقع وصفاً بالمعنى الواسع للوصف ، وسيأتي بيان ذلك . وتقع بياناً بالمعنى الواسع للبيان أيضاً ، وتلك هي الجملة الواقعة في زعمهم بدلاً من جملة أو من مفرد .

والمقصود بالوصف ــ بمعناه الواسع كل ما يتلبس باسم ذات يوضح غموضاً قد يعتريه ، أو يحدد معناه ويخصصه ، أو يجعل من لفظين مفردين متصفٍ ووصف عبارة ذات معنى ، وتركيباً ذا دلالة ، ذلك هو الخبر ، وكذلك النعت والحال .

فمن أمثلة وقوع الجملة نعتاً قوله تعالى (في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبّح له فيها بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله) (١٠) وقوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها) (١١) .

وقوله جل شأنه (قال عيسى بن مريم اللهم ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا) (١٢) .

(٩) لعل من المفيد الرجوع الى بحث الفاعل في كتاب «نحو القرآن» ومسالة وقوع الفعل او الجملة فاعلاً ص ٣٠ .
(١٠) النور الآية (٣٧) .
(١١) التوبة الآية (١٠٣) .
(١٢) المائدة الآية (١١٤) .

الجملة نعتاً :

والجملة تقع نعتاً للأسماء النكرات لأنها تحتاج الى التخصيص والتوضيح إن لم يكن المراد بها هو العموم المطلق والإبهام المقصود .

يقول ابن مالك :

ونعتــوا بجملــة منكّــرا فأعطيت ما أعطيته خبــرا

واشترطوا في جملة النعت أن تكون جملة خبرية أي أن تكون مما يحتمل الصدق والكذب ، فلا يجوز عندهم أن ينعت بالجملة الإنشائية . ولقد اتفق أهل العربية على ذلك في جملة النعت ، ولكنّ فيهم من أجاز في الجملة الواقعة خبراً (للمبتدأ أو لما يحتاج الى الخبر) أن تكون إنشائية وسيأتي تفصيل ذلك .

ولقد عللوا ذلك بأن الصفة — أي النعت — يؤتى بها لإيضاح نعوت وبيان صفته بذكر حال ثابتة للموصوف يعرفها المخاطب وهو قادر على أن يصل الى معرفتها ، لأن لها في خارج الكلام وجودا .

أما الإنشاء كالأمر والنهي والاستفهام فهي ليست بأحوال ثابتة للموصوف وإنما هي طلب واستعلام لا يختص به شخص بعينه (١٣) .

وقد يكون معنى هذا بعبارة اخرى أن الإنشاء مما ليس له في خارج الكلام نسبة تصدقه أو لا تصدقه ، وأنه لا يمكن أن يصل إليه من يتلقى الكلام إلا إذا أنشأه المتكلم ، فهو إذن لا يصح أن يوصف به أو ينعت ، لأن أساس المسألة في النعت أن يختص بما ينعته فيخصصه ويوضحه ، وذلك مشروط بإمكان الوصول إليه حتى لو لم ينشئه المتكلم .

على أنهم وجدوا في كلام العرب أنهم نعتوا بالجملة الإنشائية . من ذلك قول الراجز :

---

(١٣) شرح المفصل لابن يعيش ج ٣ ص ٥٢ .

حتى إذا جنّ الظـلام واختلـط

جاءوا بمذق هـل رأيت الذئب قط

فوقعت جملة الاستفهام « هل رأيت الذئب قط » نعتاً لـ « مذق » هذا ظاهر الكلام . إلا أنهم يؤوّلون فيزعمون أن في الجملة قولاً مقدراً ، فكأنه قيل « جاءوا بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط ، فهو استفهام على الحكاية . ومثله قول أبي الدرداء « وجدت الناس أخبر تقلّه » . وهو أيضاً مقدر فيه قول محذوف (١٤) كأن التأويل وجدت الناس يقال فيهم أو مقولاً فيهم « اخبر تقله » أي جرّب تهجر . وللصبان في ذلك قول هو أدنى الى طبيعة الكلام العربي وأعمق في فهم هذه الظاهرة وأولى بالقبول . يقول الصبـان : « إن الغرض من النعت تمييـز المنعوت للمخاطب ، ولا يتميّز له إلا بما هو معلوم عنده قبل الخطاب ، والانشائية ليست كذلك لأن مدلولها لا يحصل إلا بها . » (١٥)

الجملة خـبراً

وتقع الجملة خبراً والخبر وصف ، ولكنه وصف إسنادي فهو عمدة ، وهو المسند في الكلام .

ولقد أجازوا الإخبار بالجملة مطلقاً سواء كانت الجملة مما يحتمل الصدق والكذب أم لم تكن كذلك . أي سواء في جواز الإخبار الجملة الخبرية والجملة الإنشائية . ذلك مذهب الأكثرين . وكأنهم يلحظون أن الجملة حين تقع خبراً إنما هي عمدة بما أنها في موقع المسند ، وهي إذن تكاد تقوم بنفسها وتستقل بموقعها وتؤدي معنى الوصف الإسنادي في شيء من الاستقلال والامتياز ، بخلاف جملة النعت فإنها تحتاج الى ما يصدق وجود معناها

(١٤) شرح ابن يعيش على المفصل ج ٣ ص ٥٣ .
(١٥) حاشية الصبان على الاشموني ج ٢ ص ٢٠٤ .

في خارج الكلام لأنها في موقع التبعية فهي تابعة ملحقة بمتبوع هو المنعوت . والنعت لا يقوم ولا يفيد إلا بما هو معلوم فعلاً لدى المخاطب أو ما يصح أن يكون معلوماً عنده .

والجملة يصح أن تكون خبراً إذا قام معناها في نفس المتكلم ، سواء كان قيام ذلك المعنى بالخبرية وهي وجود النسبة في خارج الكلام أم كان قيامه في ما ينشئه المتكلم ويكشف عنه بالطلب وما يجري مجراه من أساليب الإنشاء كالاستفهام ونحو ذلك .

يقول الصبان وهو يتحدث عن الخبر حين يكون جملة موازناً بينها وبين جملة النعت : « ولا فرق بين أن تكون خبرية أو إنشائية على الصحيح ، بخلاف النعت فلا يصح بالإنشائية . » . وهو يوضح ذلك ويشرح أسبابه قائلا : « والفرق أن الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب ، ولا يتميّز له إلا بما هو معلوم عنده قبل الخطاب ، والإنشائية ليست كذلك لأن مدلولها لا يحصل إلا بها » . (١٦) .

وقد نقل الدماميني عن بعض المتأخرين مزيداً من الإيضاح لهذا المذهب في جواز الإخبار بالجملة الإنشائية ، وهذا الذي نقله قريب من تأويلهم جملة الإنشاء حين تقع موقع النعت ، فيقدرون لها ما يقرّبها من الخبر أو يسلكها في نظامه ، كتقدير القول وما يشتق منه في قول القائل :

جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

يقدرون جاءوا بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط . كذلك الأمر في في جملة الإنشاء حين تقع خبراً طلباً أو غير طلب ، فإنها ليست خبراً باعتبار كونها طلباً أمراً أو نهياً أو غير ذلك . لأن ذلك قائم في نفس المتكلم فلا وجود له إلا إذا تكلّم به ، ولكن خبريّتها تكون باعتبار تعلق هذا المعنى بالمبتدأ .

(١٦) حاشية الصبان على شرح الاشموني ج ١ ص ٢٠٤ .

فإذا قيل « زيد . أكرمه » فكأنما قيل : « زيد مطلوب إكرامه » أو « زيد مستحق للاكرام » . وإذا قيل : « زيد هل حضر ؟ » فكأن المراد : « زيد مسؤول عن حضوره » ، أو « يُسأل عن حضوره » . (١٧)

وهذا كما نرى ليس ببعيد عن تأويل جملة الإنشاء الواقعة وقع النعت بما بما يقرّبها من الخبرية .

على أن وقوع الإنشاء موقع الخبر ، وقيام الخبر مقام الإنشاء ليس بدعاً في أساليب العربية . فحين يراد معنى الطلب على صورة من صور التلطّف ولطف المدخل الى نفس المخاطب يجاء به على هيئة الخبر ، قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم ، تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ...) (١٨)وباب أفعل به في التعجب صورة من صور هذا التعارض بين الإنشاء والخبر . فهو صيغة أمر جيءْ بها لا لتدل على معنى الأمر ، وإنما لتدل على معنى يشبه أن يكون خبراً أو قريباً من الخبر . ففي نحو قوله تعالى : (أسمع بهم وأبصر يوم يأتوننا) (١٩) كأن المراد بذلك والله أعلم — إنهم سميعون بصيرون أشد ما يكون السماع وأقوى ما يكون الإبصار .

ولنلاحظ قول النحاة في هذه الصيغة — صيغة أفعل به — انه فعل ماض جاء على صورة الأمر .

ولابد في الجملة الواقعة خبراً عن مبتدأ من رابط يربطها بالمبتدأ ، اما ضمير المبتدأ نحو زيد يقوم ، أو نحو زيد أبوه قائم ، وإما رابط يقوم مقام الضمير كأل في نحو قوله تعالى (وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن

---

(١٧) حاشية الصبان على شرح الاشموني ج ١ ص ٢٠٤ .
(١٨) سورة الصف الآيتان (١٠) و (١١) .
(١٩) سورة مريم الآية (٣٨) .

الهوى فإن الجنة هي المأوى) (٢٠) ، قالوا إن أل قامت مقام الضمير أي « فإن الجنة مأواه » ، تقديراً . وإما إشارة الى المبتدأ تكون في جملة الخبر نحو قوله تعالى (ولباس التقوى ذلك خير) (٢١) .

وإما أن تكون الجملة هي نفس الخبر في المعنى نحو قوله تعالى (وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) (٢٢) وقوله صلى الله عليه وسلم (أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله) .

الجملة حالاً

وإن مما تقع فيه الجملة موقع الوصف ما يعرف ما يعرف بجملة الحال . وهذه هي الجملة التي تأتي وصفاً لاسم معرفة . وهي عند علماء العربية تزول منكرة فيكون بينها وبين ما وصف بها خلاف كالخلاف الذي يكون بين الاسم المعرفة ووصفه باسم نكرة . فينصب ويعرب حالاً .

وهو على كل حال وصف ، إنه أدنى مرتبة من الخبر ولو رقي الى رتبته لبلغ مرتبة الإسناد ولارتفع بذلك كما يرتفع الخبر . وهو أعلى من الوصف التابع وهو النعت ، فارتفع عن التبعية واستحق المرتبة الوسطى من الإعراب وهي النصب .

ومثال جملة الحال قوله تعالى (حتى إذا جاءوك يجادلونك يقول الذين كفروا إن هـــذا الاساطير الاولين) (٢٣) ، فجملة يجادلونك حال من فاعل جاءوك وهو واو الجماعة . وكذلك جملة يقول وما بعدها . وكلتا الجملتين صالحة للتأويل باسم مفرد وصف منصوباً على الحال . كأن يقال : مجادلين ، قائلين .

---

(٢٠) سورة النازعات الآيتان (٤٠ ، ٤١) .
(٢١) سورة الاعراف الاية (٢٦) .
(٢٢) سورة يونس الاية (١٠) .
(٢٣) الانعام الاية (٢٥) .

ولكن من جملة الحال ما يتصدرها الواو التي تسمى واو الحال . قال تعالى (وإذا جاء وكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به) (٢٤) .

والمعربون يؤوّلون الجملة بمفرد وصف على نحو داخلين بالكفر وخارجين منه .

ونحو قوله تعالى (وجعلوا لله شركاء الجنّ وخلقهم وخرقوا له بنين وبنات بغير علم) (٢٥) .

وقوله تعالى (ولقد نصركم الله ببدر وأنتم أذلّة) (٢٦) وهذه الواو في رأي علماء العربية لا يعمل ما قبلها في ما بعدها إلا على سبيل التشريك في الحكم .

ومذهب الزجاج أن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو (٢٧) ، والفعل أقل قدرة على العمل في الحال . إذن فهذه « الواو » أشبه ما تكون بواو المصاحبة التي تسمى واو المعية .

فلو أننا احتكمنا الى أصولهم لما جاز لنا أن نعدّ الجملة المصدرة بالواو حالاً ، لأن هذه الواو تحول بين العامل قبلها العمل في ما بعدها الا على سبيل التشريك في الحكم ، وهو غير المراد ، في هذه التراكيب . وهذه الواو لا تخلو — في الحق — من معنى المصاحبة أو المعية .

ويذكر ابن هشام أن سيبويه والأقدمين يقدرون هذه الواو بـ « إذ » (٢٨) . ويسميها بعضهم واو الابتداء ، ولا ندري ماذا يعني بذلك ، فهي إن كانت ابتداء الجملة لم يصح أن تعد الجملة بعدها حالاً .

---

(٢٤) سورة المائدة الآية (٦١) .
(٢٥) سورة الانعام الآية (١٠٠) .
(٢٦) سورة آل عمران الآية (١٢٣) .
(٢٧) الانصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري ج ١ ص ١٥٥ .
(٢٨) المغني ج ٢ ص ٢٢ .

يقول ابن هشام : ويقدّرها سيبويه والأقدمون بـ « إذ » ، لا يريدون أنها بمعناها إذ لا يرادف الحرف الاسم ، بل انها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن إذ كذلك . (٢٩) .

على أن معنى المصاحبة في هذه التراكيب لا يخلو من معنى الحال ، وهو وصف الهيئة . ففي نحو قوله تعالى : (قالوا لئن أكله الذئب ونحن عصبة إنا إذاً لخاسرون) (٣٠) وقوله تعالى : (ولقد نصركم الله ببدر وأنتم أذلة)(٣) ما يشعر بالمعنيين معاً ، ولكن معنى المصاحبة هو الأوضح .

ثم إن جملة الحال في العادة يمكن تأويلها بمفرد أو احلال اسم مفرد محلها ، ولكن هذه الجملة المصدرة بالواو لا يمكن على الدوام تأويلها باسم مفرد أو احلال المفرد محلها . بل الأصح أنها لا تستوي هي والجملة غير المصدّرة بالواو من حيث إحلال اسم المفرد محلها . فإن المثال الذي ضربه ابن مالك في قوله :

وموضع الحال تجيء جملة كجاء زيد وهو ناو رحلة

لا تستوي فيه هذه الجملة وقول القائل جاء زيد ينوي رحلة ، أو جاء زيد قد نوى رحلة من حيث صحة تأويل هاتين الجملتين بمفرد من غير اختلاف بين المعنيين كبير .

إذن فإن للجملة المصدّرة بالواو خصوصية لابد أن يلحظها من ينعم النظر في معاني النحو وأساليب الكلام .

ولنعد الى تأمل ذلك في قوله تعالى (وإذا جاءوكم قالوا آمنا وقد دخلوا الكفر وهم قد خرجوا به) فإن معنى الواو فيها معا لا يجوز أن يستغنى عنه بحال .

---

(٢٩) سورة يوسف الاية (١٤) .
(٣٠) سورة آل عمران الاية (١٢٣) .

جملة الصلة

ويقتضينا استكمال البحث في الوصف بالجملة أن نعرض بجملة لم يوثّها النحاة ، أو ما بين أيدينا من كتبهم ، حقّها من البحث والدرس . تلك هي جملة الصلة التي تقع بعد الاسم الموصول فتكشف حقيقة وتزيل ما فيه من إبهام وهو يُقتصر إليها اقتصاراً أصيلاً كما يقول النحاة .

وإذن فإن فيها من المعنى ما في جملة الوصف وزيادة . والنحاة ينظرون فيها من جهة الإعراب ، كما هو شأنهم في كثير من قضايا التراكيب بل في أكثرها . وكأنهم يرونها جزءاً من الموصول ، لشدة افتقاره إليها ، أليست تسمى صلة الموصول ؟ والموصول بلا صلة لا قوام له ولا معنى ولا كيان .

ومن جهة الإعراب فقد ذهب جمهور النحاة الى أن الإعراب يقع على اسم الموصول نفسه ، وأن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب ، وإلى ذلك ذهب ابن هشام .

ويبدو أن بعض النحاة في زمنه كان يرى أن الموصول وصلته معاً لهما موضع الإعراب . وهو يتهكم بمن كان يلقن أصحابه أن يقولوا إن الموصول وصلته في موضع كذا محتجاً بأنهما ككلمة واحدة (٣١) .

وهو يرد على هذا القول ردا يوحي ويدل دلالة ضمنية على أن لجملة الصلة مكانها من التركيب فهي إذن تستحق أن يكون لها محل من الإعراب ، أي أن تكون من الاسم الموصول بمثابة الوصف ، أو شيئاً أزيد من الوصف . وهو يقول في بيان ذلك : « إن الإعراب يظهر في نفس الموصول نحو ليقم أيّهم في الدار ، ولألزمنّ أيّهم عندك ، وامرر بأيّهم هو أفضل .. وفي التنزيل (ربنا أرنا اللذين أضلانا) (٣٢) وقرئ « أيّهم أشد » بالنصب .. ذلك في قوله تعالى (ثم لننزعنّ من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً) (٣٣)

(٣١) المغني ج ٢ ص ٦٥ .
(٣٢) سورة فصلت الاية (٢٩) .
(٣٣) سورة مريم الاية (٦٩) .

ثم إن الإعراب يظهر في صلة (ال) وهي عندهم اسم موصول إذا اتصلت بوصف اسم فاعل أو اسم مفعول كما في قوله تعالى (إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات ... والذاكرين الله كثيراً والذاكرات أعدّ الله لهم مغفرة وأجراً عظيما) (٣٤) .

وإذا كانت الصلة حين تكون اسماً مفرداً مستحقة للاعراب فإن هذا يعضد ويقوي ما ذهب إليه الدماميني – في ما نقله عنه المرزوقي – من أنه ينبغي أن يكون لجملة الصلة محلّ من الإعراب لوقوعها موضع المفرد (٣٥) .

ان هذا يعني من جهة المعنى أن الصلة جملة تابعة للموصول وتبعيتها – كما هو واضح – تبعية وصف بالمعنى الواسع له . فهي اشبه بالنعت واكثر منه وأقوى موقعاً في الكلام . بل هي – إن صح التعبير – في منزلة بين الخبر والنعت، لأن الاسم الموصول مفتقر إليها في دلالته محتاج إليها في تمام معناه.

فائدة الوصف بالجملة :

إن في الوصف بالجملة فائدة التفصيل ، وبسط معنى الوصفية ، بحيث ينص فيها على المعاني المستفادة من الإسناد : إما معنى الزمن على اختلاف صوره ماضياً او حالاً أو استقبالاً إن كانت جملة الوصف فعلية . أو ينصّ فيها على معنى الاتصاف المستمر الثابت كما في الجملة الاسمية ، أو ينصّ فيها على أجزاء معنى الوصف ولواحقه ومكمّلاته كالذي يستفاد من الظرف والجار والمجرور ونحو ذلك .

إن في ذلك زيادة واضحة على معنى الوصف بالاسم المشتق المفرد ، أو بالمصدر الذي يراد به كل ما يمكن أن يدل عليه أو يشتق منه . والله أعلم .

---

(٣٤) سورة الاحزاب الآية (٣٥) .

(٣٥) حاشية المرزوقي على مغني اللبيب ج ٢ ص ٦٥ .